قال إن النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل يواجهان تحديات جمة في اليمن:

نائب وزير التخطيط يدعو إلى إعداد برنامج عمل تنفيذي لاستقطاب رأس المال اليمني المهاجر وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار

تقرير/أحمد الطيار

● كشف الدكتور مطهر عبد العزيز العباسي نائب وزير التخطيط والتعاون عن تحديات جمة تواجه فرص التشغيل في سوق العمل اليمني مؤكدا أن هذه التحديات تتجلى من خلال بروز عدم التوازن بين قوى سوق العمل في كل من الأجل الطويل والأجل المتوسط.

وبين الدكتور العباسي في دراسة اقتصادية أن مواجهة هذه التحديات ينبغي أن تتم من خلال برامج وسياسات الحكومة للفترة القادمة تركز على معالجة القضايا والتحديات من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للتخفيف من الفقر والمساهمة في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة، وذلك من خلال تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنواة للنمو الاقتصادي، وتهيئة مناطق (أو مراكز) للنمو الاقتصادي بحيث تكون نموذجا لتوطين الصناعات الوطنية كثيفة العمل ومرتبطة بخطوط الملاحة البحرية والجوية.

ودعت الدراسة الى تعزيز قدرة الاقتصاد في توليد فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة في اليمن، من خلال اتخاذ تدابير تحد من الفجوة الحالية بين العرض المفرط للأيدي العاملة والطلب عليها، وسيقتضي ذلك إعداد برنامج عمل تنفيذي يستهدف استقطاب رأس المال اليمني المهاجر وتهيئة البيئة المناسبة له مقارنة بالاقتصادات في المنطقة.

والعمل على جذب الاستثمارات المباشرة من دول الخليج العربي وتقديم مزايا وفرص حماية أفضل والترويج لفرص الاستثمار المتاحة لدى الأوساط الإقليمية والدولية بالإضافة إلى تفعيل الجهاز المصرفي وتسهيل فرص الائتمان المحلي وتوجيهه نحو الاستثمارات التنموية وتطوير وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنواة للنمو الاقتصادي، ولتوليد فرص العمل وتحسين مستويات الدخول مع توسيع برامج التأهيل والتدريب الفني والمهني لاستيعاب القوى العاملة في سن الشباب، وتفعيل قنوات الحوار مع دول الجوار لتسهيل دخول عنصر العمل اليمني – الماهر والمدرب– إلى تلك الأسواق.

ويصاحب ذلك رفع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والبناء المؤسسي للحكومة في مجالات الخدمة المدنية وسلطات القضاء والأمن ليضطلع كل بدوره لتسهيل الإجراءات المرتبطة بالاستثمارات وحمايتها وضمان البيئة المواتية لها.

واعتبرت الدراسة أن حجم العرض يعد الجانب الأول للمشكلة حيث يمثل حجم ونمو قوة العمل تحدياً أساسياً أمام قدرة الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الخاص بصورة رئيسية، ذلك أن معدل نمو قوة العمل يفوق معدل النمو السكان وقد يزيد أحيانا عن معدل النمو الاقتصادي. فوفقاً للاسقاطات السكانية التي تضمنتها الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م، يتبين أن حوالي ١٢ مليون عامل سيدخلون إلى سوق العمل خلال العقدين القادمين. وتم تقدير ذلك بناء على ثلاثة سيناريوهات (منخفض ومتوسط ومرتفع) وضعت لاتجاهات النمو السكاني، والتي تبين أن القوى العاملة في الفئة العمرية (١٥–٦٤) ستتزايد إلى أكثر من الضعف في السيناريوهات الثلاثة. ووفق البديل المرتفع (افتراض معدل نمو سكاني عالي) يتوقع تضاعف حجم القوى العاملة في سن الشباب ١٥–٢٩ إلى ٥٧٧٢ ألف نسمة وأكثر من الضعف في الفئات العمرية الأخرى، بحيث يصبح إجمالي القوى العاملة ٤٦٦ .١١ ألف نسمة في عام ٢٠٢٥م. وفي حالة تدني معدلات النمو السكاني والذي يمثله البديل المنخفض فإن حجم القوى العاملة لسن الشباب سيرتفع بمقدار الثلثين وتتضاعف تقريباً حجم قوة العمل الإجمالي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٦م.

وتوضح الدراسة أن تزايد مخرجات التعليم الجامعي بمعدلات تفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلي يمثل هو الآخر تحدياً في جانب العرض ، فخلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٤م، تخرج من الجامعات الحكومية فقط حوالي ٧٥ ألف طالب وطالبة، شكل الخريجون من الكليات النظرية حوالي ٨٥٪، والنسبة الباقية يمثلها خريجي الكليات العلمية. وإجمالا، فإن الخريجين أصبحوا يعانون من عدم الحصول على فرص عمل مناسبة سواء في القطاع العام أو الخاص، بسبب قصور في المهارات المطلوبة لسوق العمل. فنتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٣م، يشير إلى أن أهم الصعوبات التي تواجهها المنشآت في توظيف العاملين بأجر هو عدم توفر مهارات اللغة الأجنبية (٣٩,٨٪)، ومهارات الكمبيوتر (٢٢,٥٪)، ومهارات استخدام المعدات (٢٦,١٪).

وفي جانب الطلب بينت الدراسة أن التطورات والمستجدات في اتجاهات الطلب على القوى العاملة أفرزت متغيرات جديدة تتطلب وضع سياسات وبرامج فاعلة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي، فنتائج مسح الطلب للقوى العاملة لعام ٢٠٠٣م، أبرز عدداً من القضايا المتعلقة بالوضع الراهن والتوقعات المستقبلية لطلب العمل ومن أهمها عدم وجود المنفذ التقليدي تاريخياً كمصدر للطلب وكمجال للتنفيس من تزايد عرض قوة العمل، بسبب تعقد إجراءات الهجرة إقليمياً ودولياً. فمنذ عام ١٩٩٠م، تغيرت الكثير من الترتيبات في العلاقات الثنائية بين اليمن ودول الخليج، والتي كانت تعطي ميزة نسبية لعنصر العمل اليمني في سوق العمل الخليجي وخاصة في السوق السعودي، مما أوجد الكثير من العوائق التي تحد من سهولة انتقال العمالة اليمنية على المستوى الإقليمي، رغم أن سوق العمل الخليجي عامة، ما يزال يستوعب عمالة كبيرة قادمة من شرق آسيا وليست بالضرورة عمالة ماهرة ومدربة، مما يتطلب تفعيل الحوار والشراكة مع دول الجوار في المحيط الإقليمي لإعادة النظر في القيود والحواجز أمام الاستفادة من خدمات القوى العاملة اليمنية فيها. وبالمقابل فإن التطورات في سوق العمل الخليجي وتنامي الطلب على المهارات النوعية والمتخصصة، بدأ يجذب الكفاءات اليمنية المؤهلة والمدربة في عدد من المجالات (الأكاديمية، الهندسية، الطبية، تقنية المعلومات....إلخ)، وهذا يعني أن هناك فرصاً متاحة لتطوير وتوسيع مؤسسات حديثة لتنمية الموارد البشرية في مجالات معينة وتوجيه مخرجاتها تجاه كل من السوق المحلي أو الإقليمي.

وتوضح أيضا أن هناك تدنياً في فرص التوظيف في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام، بسبب إعادة تعريف دور الدولة بالنسبة للتوظيف في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. فبعد تحقيق الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م، وبسبب الترتيبات السياسية آنذاك، مثلت مؤسسات الدولة المختلفة الموظف الأول، وتم استيعاب أعداد هائلة من الموظفين في جهاز الخدمة المدنية، حيث تضاعف تقريباً عدد موظفي الجهاز الإداري للدولة خلال الفترة ٩٠–١٩٩٨م، إلا أنه ومنذ عام ١٩٩٩ وفي إطار برنامج الإصلاحات واعتماد استراتيجية تحديث الخدمة المدنية، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تقليص التوظيف في مؤسسات الخدمة المدنية التي بدأت تعاني من مظاهر العمالة الفائضة والوهمية والمزدوجة وخلال السنوات الخمس الماضية، فإن معدل نمو الفرص المتاحة في الخدمة المدنية أنخفض إلى حوالي ٤–٥٪ سنوياً.

كما تشير نتائج مسح الطلب للقوى العاملة لعام ٢٠٠٣م، إلى أن توقعات صافي الطلب للمنشآت الصغيرة (١–٤ عمال) سيشكل ٤٧٪ من صافي الطلب الكلي للوظائف، مما يعني أن المنشآت الصغيرة ستمثل المصدر الرئيسي في توفير فرص العمل في الأجل القصير المنظور.

وترى الدراسة أن المنشآت الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها (١–٤) عامل تمثل المصدر الرئيسي للتشغيل وتشكل ما نسبته (٦٤٪) من العاملين في المنشآت. وتوزع النسبة المتبقية بين المنشآت ذات الكثافة العمالية المرتفعة.

كما أن مؤشرات الوضع الراهن للقوى العاملة بحسب الحالة التعليمية تبين أن ٥٧,١٪ هم في مستوى التعليم الأساسي وما دون، في حين يشكل خريجو المعاهد التقنية (دبلوم بعد الثانوية) ٤,٦٪ والجامعي فأعلى ١٠,٢٪ من إجمالي العاملين بأجر. وفي الوقت نفسه، فإن توقعات الطلب على القوى العاملة ستتجه بدرجة أساسية نحو حملة المؤهلات الفنية والتقنية (١٩,١٪) وحملة المؤهلات التقنية ما بعد الثانوية (٣٠,٨٪) أو الجامعية فأعلى (٣٨,٣٪). كما أن نتائج المسح تشير إلى توقع تزايد الطلب بمقدار ٧٠٪. مما يعني ضرورة المراجعة لنظم التعليم القائمة وكيفية إعادة صياغتها لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

وهناك التراجع في دور القطاع الخاص في توليد وظائف جديدة، فتقديرات الخطة الخمسية الثانية تشير إلى أن القطاع الخاص يتوقع أن يستوعب حوالي ٨٦١ ألف مشتغل أو ما يعادل ٩٦,١٪ من صافي الزيادة في أعداد المشتغلين، مقابل نمو القطاع الحكومي بحوالي ٣٥ ألف مشتغل، ليصل إجمالي الزيادة في المشتغلين إلى ٨٩٦ ألف مشتغل. إلا أن تراجع حجم الاستثمارات الخاصة خلال السنوات الخمس الماضية ألقى بظلاله على إمكانية أن يلعب القطاع دورا رائدا في النشاط الاقتصادي لتوليد فرص عمل تتناسب مع حجم التوقعات منه.

وعن اتجاهات سياسات وبرامج تنمية فرص العمل في المستقبل المنظور فضل الدكتور العباسي أن تكون برامج وسياسات الحكومة للفترة القادمة مركزة على معالجة القضايا والتحديات في عدة خطوات أهمها تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للتخفيف من الفقر والمساهمة في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة، وذلك من خلال تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنواة للنمو الاقتصادي، وتهيئة مناطق (أو مراكز) للنمو الاقتصادي بحيث تكون نموذجا لتوطين الصناعات الوطنية كثيفة العمل ومرتبطة بخطوط الملاحة البحرية والجوية.

وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من خلال وضع آليات فاعلة لتعبئة الموارد العامة للدولة وترشيد الإنفاق العام ومعالجة مشكلة الحجم المتزايد لدعم بعض السلع والخدمات، والذي يمثل أحد المظاهر المؤثرة في استدامة التنمية. بالإضافة إلى ضرورة تفعيل القطاع المصرفي للقيام بدوره الريادي في عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع فرص التمويل للاستثمار المنتج والمولد لفرص العمل. وتعزيز الإصلاحات الإدارية والمؤسسية للحد من مظاهر الاختلالات في أداء الأجهزة الحكومية وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة فيها.

وتقليل الاعتماد على النفط وتنمية القطاعات الواعدة، من خلال وضع بدائل تؤدي إلى الاستغلال المحلي للغاز الطبيعي والسال، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتنمية الأنشطة الاقتصادية الواعدة، ذات الميزة النسبية المحلية، بالتركيز على تشجيع وتوسيع الاستثمار في قطاعات: الأسماك والسياحة والصناعات التحويلية والاستخراجية وخدمات المنطقة الحرة، وتهيئة المناطق ذات الإمكانيات المائية الأكثر وبالذات المناطق الساحلية، لتصبح جاذبة ومستدامة.

وشددت الدراسة على اهمية تعزيز الشراكة مع الأسرة الدولية لتحقيق أهداف التنمية الألفية، وذلك بالتركيز على: تعميق وزيادة الوعي بالقضية السكانية على مستوى كل الأطراف والشرائح الاجتماعية، وتوفير فرص التعليم وخاصة للفتيات في الريف اليمني، وتحسين مستوى الصحة العامة للأمهات والأطفال ومكافحة الأمراض المعدية في جميع مناطق الجمهورية، وضمان بيئة مستدامة ومياه مأمونة وصالحة للشرب، وتوفير وتطوير خدمات البنية التحتية وخاصة في الريف لكسر العزلة التي يعيشها معظم السكان في المناطق النائية.

كما طالبت بتعزيز الدور الفاعل للقطاع الخاص في التنمية، من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة في مجال الطرق والطاقة الكهربائية والاتصالات، وتعزيز البيئة المناسبة لجذب الاستثمار، وتطوير برامج التأهيل والتدريب الفني والتقني لتتلائم مع احتياجات سوق العمل.

والبدء ببناء علاقات فاعلة مع المحيط الإقليمي والدولي، من خلال تعزيز الشراكة مع دول الجوار والجهات المانحة والاقتصادات المزدهرة في العالم لتسهيل تدفق رأس المال والاستثمار المباشر، وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لتحقيق المزايا الإيجابية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تقرير: الموازنة العامة اعتمدت بشكل متزايد على التمويل المحلي

خاص/«الثورة»

□ أظهر تقرير حكومي أن الموازنة العامة اعتمدت بشكل متزايد على التمويل المحلي من مصادر حقيقية وتضخمية بنسبة متوسطة ٥,٢٪ من الناتج المحلي ، في حين تراجع التمويل الأجنبي إلى ٠,٤٪ كمتوسط الفترة انحرف عن المستهدف بحوالي -٢,٣ نقطة مئوية حيث كان المستهدف في الخطة الخمسية الثالثة ٢,٧٪ من الناتج المحلي ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض المسحوب من القروض والمساعدات كما سبقت الإشارة .

ونفذت الحكومة خلال السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م العديد من الإصلاحات المالية في إطار تنفيذ أهداف وسياسات وإجراءات الخطة الخمسية الثالثة، حيث تم تطبيق نظام التبويب الاقتصادي والوظيفي للموازنة العامة، وإعداد الإطار الاقتصادي متوسط المدى للموازنة ، واعتماد آلية إعداد السقوف التأشيرية ، كما تم إصدار الأدلة الإرشادية لقانون ضريبة المبيعات وتفعيل نظام الربط لمكلفي ضرائب المبيعات ، إلى جانب تركيب وتطبيق العمل بالنظام الآلي الجمركي (ASYCUDA) في كل المنافذ الجمركية الرئيسية ومعظم المنافذ الثانوية وإعداد دليل الخدمات الجمركي للمتعاملين مع مصلحة الجمارك ، والانتهاء من الربط الشبكي بين ديوان عام مصلحة الضرائب ومكاتبها بالمحافظات بغرض تسهيل عملية منح الرقم الضريبي للمكلفين وكذلك الربط الشبكي مع مصلحة الجمارك لتسهيل عملية الحصول على البيانات الجمركية عن مكلفي الضرائب.

ويحتل القطاع المالي وبالتالي السياسة المالية أهمية كبيرة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية للخطة الخمسية كونها ترتبط بتحقيق مختلف الأهداف والسياسات الكلية والقطاعية للخطة ،وقد استهدفت الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦–٢٠١٠م) في الجانب المالي : السيطرة على عجز الموازنة العامة في الحدود الآمنة بحيث لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية الإيرادات غير النفطية لتصل إلى مابين ٣٠–٤٠٪ من إجمالي الإيرادات، إلى جانب زيادة حصة الاستثمار الحكومي إلى ٣٠٪ من إجمالي النفقات العامة.

وأكد تقرير حكومي أن السياسة المالية في الجانب الإيرادي لم تنجح في توسيع قاعدة الموارد العامة حيث ما زالت إيرادات النفط والغاز تشكل أكثر من ثلثي الإيرادات العامة على الرغم من تراجع كمية النفط المنتجة محليا وعدم استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى المحدودية في القاعدة الضريبية الأمر الذي يعكس تدني كفاءة النظام الضريبي والجمركي وتدني قدراته في تعبئة الموارد على الرغم من الخطوات التي قطعتها الحكومة على طريق إصلاح الإدارة الضريبية والجمركية وتعزيز قدراتها الجبائية.

ويلفت الى تدني حجم وأهمية النفقات الرأسمالية والاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية على الرغم من الأهمية الكبيرة للنفقات الرأسمالية في رفع مستوى النمو الاقتصادي الكلي وفي توفير البنية التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

جهود حثيثة للحد من استنزاف المياه في دلتا أبين

أبين/سبأ

ناقشت لجنة الحوض المائي بدلتا أبين في اجتماعها أمس برئاسة وكيل محافظة أبين أحمد ناصر جرفوش، السبل الكفيلة بالحد من استنزاف المياه في مناطق دلتا أبين وتنظيم عملية الحفر للحفاظ على المخزون المائي.

كما استعرض الاجتماع بحضور الوكيل المساعد للمحافظة علي جبران، جهود لجنة الحوض في مساعدة نازحي أبين من خلال توفير خزانات المياه للنازحين شمال دلتا أبين وفي محافظتي عدن ولحج.

وقدم مدير الوحدة التنفيذية للموارد المائية بأبين المهندس خالد بلعيدي تقريرا عن أنشطة لجنة الحوض المائي خلال الفترة الماضية خاصة في مجال حفظ المياه والوقاية من المياه الملوثة وطرق الحفاظ على التوازن البيئي.

وفي الاجتماع أكد وكيل المحافظة أهمية تضافر جهود المجتمعات المحلية من أجل الحفاظ على المياه باعتبارها ثروة قومية والمساهمة في الحد من الحفر العشوائي للحفاظ على المياه الجوفية والترشيد في استخدامها.

الانتهاء من توزيع المساعدات الإنسانية على الأسر الفقيرة بمارب

■ «، مارب/سبأ

اختتم بمحافظة مارب أمس مشروع توزيع المساعدات الإنسانية على الأسر المحتاجة المقدمة من جمعية الميثاق وبالتعاون مع منظمة الإغاثة الإسلامية بتمويل من المركز الثقافي (بنما).

وأوضح مدير المشروع منسق منظمة الإغاثة الإسلامية في مارب صادق علي سعيد ان المشروع استفاد منه ٧٠٠ أسرة اضافة إلى استفادة ٦٠٠ مواطن من المساعدات الفردية، مشيدا بإسهامات المركز الثقافي (بنما) في تقديم الدعم للأسر الفقيرة.

مناقشة آلية التوظيف الجديد بمحافظة عمران

عمران/ محمد الموهبي

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة عمران برئاسة الوكيل المساعد للمحافظة باكر علي باكر ومدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة نايف عبدالله مجيديع وضم مدراء الإدارات بالمكتب الخطط والبرامج المتعلقة بسير العملية التعليمية والتربوية في عموم مدارس المحافظة وسبل تطويرها.

وفي الاجتماع شدد الوكيل باكر على ضرورة الارتقاء بواقع العملية التعليمية والعمل على سرعة استقبال ورفع مباشرات العمل للموظفين الجدد والبالغ عددهم (١٠٨٥) موظفاً.

من جهة أخرى قام وكيل محافظة عمران المساعد باكر علي باكر ومعه مدير مكتب التربية والتعليم نايف مجيديع أمس بتوزيع المرحلة الثانية من قطارات الفلتر لترشيح مياه الشرب والمقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفذها جمعية رعاية الشباب والطفولة بالمحافظة واستفادت منها (١٠٠) أسرة بمدينة عمران.

ورشة تدريبية حول بناء قاعدة البيانات الموحدة والربط الشبكي بالحديدة

الحديدة/سبأ

نظم مركز المعلومات بمحافظة الحديدة أمس ورشة تدريبية للمختصين في وحدات المعلومات والإحصاء بالمكاتب التنفيذية والمديريات حول مشروع بناء قاعدة البيانات الموحدة مع الربط الشبكي للوحدات الإدارية بالمحافظة.

وفي افتتاح الورشة أكد محافظ الحديدة أكرم عبدالله عطية أهمية بناء قاعدة معلوماتية دقيقة توفر كافة المعلومات والإحصاءات عن المحافظة في مختلف المجالات لما لها من دور في العملية التنموية اضافة إلى أهميتها بالنسبة للمهتمين والباحثين والطلاب والمستثمرين.

وأشار إلى أن المشروعات الناجحة ترتكز على المعلومات الدقيقة والدراسات الميدانية من واقع المحافظة واحتياجاتها والتي ستنعكس على الجانب الاقتصادي للمحافظة وجذب الاستثمارات.

فيما أوضح مدير عام مركز المعلومات بالمحافظة الدكتور محمد صغير عمر أن مشروع بناء قاعدة البيانات الموحدة مع الربط الشبكي للمكاتب التنفيذية ومديريات المحافظة يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات بشفافية للمساهمة في رسم الخطط والسياسات والبرامج التنموية.. مشيراً إلى أن الورشة تهدف إلى التعريف بمكونات وأهداف قاعدة البيانات الموحدة ومناقشة استمارات البيانات والإحصائيات الخاصة بالمكاتب التنفيذية ومديريات المحافظة.

وتعرف المشاركون على مكونات قاعدة البيانات الموحدة وطريقة بنائها وأهمية وأهداف هذه القاعدة والمكونات المادية وتقنية الاتصال والربط الشبكي للمكاتب الحكومية والمديريات بمركز معلومات المحافظة.

افراغ ٢٨٠٠ طن من مادة الغاز المنزلي

عدن/ سبأ

أفرغت أمس في ميناء الزيت بمصفاة عدن ٢٠٠٠ و ٨٠٠ طن من مادة غاز الطبخ لمنزلي .

وأفادت بيانات ملاحية بالميناء حصلت وكالة الأنباء اليمنية على نسخة منها أن شحنة الغاز التي أفرغتها الناقلة كاميلت التي تحمل الجنسية السنغافورية البالغ طولها ١٥٦ متراً قادمة من ميناء صلالة العماني سيتم توزيعها على كافة محلات الشركة بالمحافظات بعد تعبئتها في اسطونات .

فيما ذكر مصدر ملاحي بالميناء أن سفناً تحمل على متنها ٥٦ طناً من النفط والديزل ستدخل مراسي المصفاة اليوم الثلاثاء لتفريغ مشتقاتها من المحروقات.

دورتان تدريبيتان في التنمية البشرية ومحو الأمية بمحافظتي إب وذمار

إب /ذمار/سبأ

اختتمت بمحافظة إب أمس دورة تدريبية في مجال التنمية البشرية والتي نظمتها على مدى ثلاثة أيام مبادرة إشراق للفتيات بالتعاون مع المجالس الطلابية وجامعة إب.

وهدفت الدورة التي شارك فيها ٧٥ مدربا إلى تأهيل المشاركين في التنمية البشرية ورفع مهاراتهم وإكسابهم قدرة التعاون والتفاعل والمساهمة في المجتمع.

وفي الاختتام أشار وكيل المحافظة فؤاد يحيى منصور إلى أهمية الدورة في دعم الشباب والشابات وتأهيل قدراتهم.. مؤكداً دعم السلطة المحلية لمثل هذه الدورات.

فيما تحدثت رئيسة مبادرة إشراق "وديعة حمود البتوا" عن أعمال الدورة والجهود الذاتية في تحقيقها ..مشيرة إلى أن الدورة هدفت إلى تعريفهم مجالات التخطيط والتعاون وتحقيق مستقبل أفضل للشباب ومناقشة قضاياهم بشفافية.

وفي ذمار بدأت أمس الدورة التدريبية الخاصة بمدرسي محو الأمية " اول اساس " والتي يقيمها فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظة بالتعاون مع مشروع التنمية الريفية بالمشاركة ويستفيد منها ١١٤ مشاركا ومشاركة على مدى عشرين يوما.

وفي افتتاح الدورة أشاد محافظ ذمار يحيى علي العمري بالجهود التي يبذلها مشروع التنمية الريفية بالمشاركة وفرع جهاز محو الامية وتعليم الكبار في تدريب وتأهيل معلمات محو الامية وإكسابهن المهارات اللازمة الهادفة إلى الارتقاء بمستوى تعليم الكبار والدفع بهم إلى الالتحاق بفصول محو الامية خصوصا في الأرياف.

وأكد العمري على أهمية تضافر الجهود لإنجاح جهود محو الامية وتعليم الكبار على اعتبار ان الامية إحدى أهم مشاكل التنمية في اليمن .. مؤكدا على أهمية أن يستفيد المتدربون من البرامج التدريبية ونقل الخبرات والتجارب التي سيكتسبونها خلال الدورة إلى زملائهم في الميدان وبما ينعكس على خدمة العملية التعليمية في اطار المحافظة.

من جانبه استعرض مدير فرع جهاز محو الامية وتعليم الكبار علي احمد الهاملي برنامج الدورة والذي يهدف إلى إكساب المشاركين المعلومات والمعارف حول مشاركة المجتمع في برامج محو الامية ومهام وواجبات المعلم وسلوكياته وخصائصه وسمات المعلم الناجح والإدارة الصفية ومفهومها ومشكلاتها وخصائص الدارسين ومفهوم المنهج والتخطيط للدرس والأهداف السلوكية والخطط الدراسية والوسائل التعليمية ومفاهيم ومصطلحات تعليم الكبار وطرق وأساليب التدريس.

فيما أشار المدير التنفيذي لمشروع التنمية الريفية بالمشاركة بذمار عبدالكريم عبدالله الارياني إلى أهمية الدورة في تعزيز معارف ومعلومات معلمي محو الامية وبما يمكنهم من القيام بدورهم على أكمل وجه وبما يهدف الى الارتقاء بالعملية التعليمية في اطار المحافظة.

ولفت الارياني إلى أن الدورة ستعطي المشاركين دفعة قوية تمكنهم من أداء رسالتهم التعليمية كون المعلمين المشاركين في الدورة سيقع على عاتقهم محو أمية أكثر من ثلاثة آلاف ملتحق وملتحقة بفصول محو الامية وتعليم الكبار معظمهم من النساء.